الأرقاء ليشتروا حريتهم، ومنهم أبناء السبيل، ومنهم الذين ركبتهم ديون(1). الخ فاكتسح بذلك الثروة المتجمعة وفرقها على أصحاب الحاجة،

لينزولوا إلى الحياة الاقتصادية من جديد برأسمال جديد، حتى إذا تجمع رأس المال عند هؤلاء وزاد ونما وبلغ ما بلغ وخيف من طغيانه، جاء قانون الحياة. جاء الأجل، وكل آتيه أجله، فعاد رأس المال متفرقا.

ولهذا فانه كلما مات رأسمالي مسلم، وكلما ولد عام جديد ظهرت في المجتمع طبقة وافرة العدد من صغار الرأسماليين أومن متوسطهم وهكذا دواليك.

على هذين الوجهين، حل الاقتصاد الإسلامي مشكلة العالم القائمة اليوم، التي تقف أمامها الأنظمة الاقتصادية المختلفة مكتوفة اليدين، حلا مبنياً على أسس علمية صحيحة، تكفل تطور المجتمع وازدهاره، من غير ظلم للطبقات الكادحة، كما تكفل تفادى قيام أزمات اقتصادية وثوارث عمالية، ذلك لأن له مزية التأليف العجيب، بين تجميع الثروة وبين تفتيتها في آن واحد، من غير ظلم لأحد.

1- لقد كان صندوق الزكاة، يوفي عن المدينين الذين لزمتهم ديون من طرق المعاملات المشروعة وعجزوا عن الوفاء بها من (سهم الغارمين) حتى لا تضيع الثقة بين المتداينين، ويبقى التعاون بين الافراد قائما.

وقد روى عن رسول ا صلى ا عليه وآله وسلم: أن رجلا سأله من الصدقة فإجابة بقوله: "ان ا لم يرض في الصدقة بقسم نبي ولا غيره، ولكن جزأها ثمانية أجزاء فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك".